



الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

لماذا تعتبر
الحماية الاجتماعية
مهمة للشباب؟

• تواجه نظم الرعاية الاجتماعية المعتمدة في العديد من البلدان العربية امتحان حماية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون استثناء وهي نظم باتت تستوجب عملية إصلاح واسعة تضمن انعاشها وتوسعها وضمان استفادة الجميع منها خاصة الشباب الذي يواجه عقبات عديدة تحرمه حقه في التمتع بحقوقه الاجتماعية كاملة وعلى رأسها الحق في الحماية الاجتماعية.

• تلعب النقابات دورا في مساعدة الشباب على نيل هذه الحقوق، من خلال التأثير في السياسات المتبعة من أجل تعزيز حظوظ الشباب في الانتفاع بالحماية الاجتماعية والوظائف الجيدة وغير ذلك من الحقوق كالسكن والخدمات الصحية وحماية المسيرة المهنية والتدريب المتواصل.

• لقد مثل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب أولوية بالنسبة للاتحاد العربي للنقابات ومنظماته الأعضاء إذ أن العديد من التحديات التي يواجهها الشباب اليوم هي إرث مباشر للأزمة المالية والاقتصادية والصحية التي فاقمت مؤشرات البطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي للشباب العربي.

• لقد تسببت الأزمات المذكورة في إضافة صعوبات جديدة في عمل الشباب، فتزايدت عوامل عدم الاستقرار والأمان الوظيفي بما جعل الشباب مضطرا للتعيش مع الأعمال المؤقتة والتعرض لممارسات تمييزية تحرمهم حقهم في الحصول على مزايا الحماية الاجتماعية لأسباب تتعلق بالسن أو التجربة المهنية المحدودة. من هذا المنطلق فإن الاتحاد العربي للنقابات يعتبر أن حصول الشباب على هذه الحقوق الاجتماعية أمرا بالغ الأهمية على ارتباط مباشر بإنجاح اندماجهم الاجتماعي وبحقهم في العيش الكريم.

• وبناء على الدروس المستفادة من الازمات المتكررة التي عرفت المنطقة، لابد نعمل اليوم على الدفاع على سن سياسات استباقية لحماية نظم الحماية الاجتماعية من تأثيرات تغييرات سوق العمل كالعولمة وتغير المناخ والتغيرات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي، لذلك يدعو الاتحاد العربي للنقابات إلى سياسات اجتماعية واقتصادية شاملة للشباب تضمن عدم ترك أي شاب خلف الركب.

• يواجه الشباب العربي تحديات مجتمعية أخرى أهمها عدم الاهتمام بخصوصيات هذه الفئة العمرية ويتجلى ذلك من خلال نقص الخدمات الصحية والتعليمية الصديقة للشباب وقلة المرافق الشبابية بالإضافة إلى ما يعيشه شباب المناطق التي

تعيش نزاعات مسلحة من مخاطر الانخراط في الحرب او الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. لذلك فإن الاتحاد العربي للنقابات يعتبر أن ادماج الشباب فرصة هائلة ستتحقق بمجرد إجراء استثمار مناسب في العائد الديموغرافي للمنطقة العربية، إذ يمثل الشباب العوامل الرئيسية للتغيير لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلام والأمن والازدهار في بلدانهم والمجتمع ككل.

• يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما نسبة 30 ٪ من إجمالي السكان في المنطقة العربية. ومع أن أجيال المستقبل ستكون شديدة التأثر بما يتخذ اليوم من قرارات، لا يزال الشباب مستبعدة تماما عن عملية صنع القرار، وتفتقر معظم البلدان العربية الى رؤية استراتيجية لتنمية الشباب. من هنا تنبع أهمية إشراك الشباب في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وما لا يقل أهمية عن ذلك هو تزويد الشباب بمنبر ليحددوا دورهم في التغيير التحويلي من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

• تعتبر البطالة، لا سيما بين الشباب، إلى جانب عدم التطابق الكبير لمؤهلات الموظفين التعليمية لاحتياجات سوق العمل، قضية ملحة في منطقة الدول العربية. يبلغ معدل البطالة الإجمالي 12 في المائة، لكنه يرتفع بين الشباب إلى ما يقرب من 28 في المائة. يؤكد هذا الوضع على الحاجة إلى معالجة فجوات المهارات التي لا تمكن فقط أولئك المواطنين الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة والضعيفة، بل تساعداهم أيضًا على التنقل بشكل أفضل في سوق العمل

• وتُعتبر أرضية الحماية الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الانسان مجموعة من الضمانات الأساسية المحددة على الصعيد الوطني والإقليمي في المنطقة العربية وبخاصة في مجال الضمان الاجتماعي والتي تؤمن الحماية وتهدف إلى الوقاية أو التخفيف من وطأة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي خاصة في صفوف الشباب. وينبغي على الأقل أن تضمن هذه الضمانات حصول جميع المحتاجين على الرعاية الصحية الرئيسية وتأمين الدخل الأساسي. خلال كامل حياتهم

• لكن الازمات الاقتصادية و المالية التي مرت و تمر بها البلدان العربية أدت الى خروج الشباب من اطار تغطية الحماية الاجتماعية وذلك لعدة عوامل : خصخصة مؤسسات القطاع العام وارتفاع نسبة البطالة، خصخصة الخدمات العامة (الصحة والاستشفاء والتعليم، والماء والكهرباء) ورفع الدعم عن المواد الأساسية، وقف التوظيف في القطاع العام وتعميم صورته كقطاع

المنافسة والانتاجية وانعدام المهارات)، انتاج فرص عمل غير لائقة وتزايد غير مسبوق في استقدام العمال المهاجرين، استمرار غياب السياسات الاجتماعية التضمينية الدامجة.....

• تطرح الحركة النقابية العربية عدة تساؤلات حول مدي نجاعة أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية اثناء مناقشتها لموضوع الحماية الاجتماعية وتذكر دائما بضرورة العمل علي وصول الي مضلة حماية اجتماعية شاملة و مستدامة حتي لا يخلف احد عن الركب.

غير منتج يستنزف الدخل الوطني وتغييب دور الادارة السياسية للقطاع ، ارتفاع معدل البطالة لا سيما بين الشباب والنساء من الداخلين حديثاً الى سوق العمل وتنامي معدلات الفقر، تعديل قوانين العمل تحت شعار المرونة من اجل استقطاب الاستثمار الخارجي وتوسع القطاع الخاص، اشكال عمل جديدة (تعاقد من الباطن ...) وانتشار العمل غير النظامي بشكل غير مسبوق. قطاع خاص بدون اية سياسات اجتماعية قائم على فرص الربح السريع مع موقف رافض للاعتراف بالمنظمات النقابية والسعي الى تعزيز الارباح عبر الضغط على الاجور والتقديمات (حجج

تمرين للنقابات والنقابيين من الشباب

❖ هل تصل السياسات الخاصة بالحماية الاجتماعية الى الجميع؟ وهل تصل، على وجه الخصوص، الى العاملين في القطاع غير المنظم والنساء والعاطلين عن العمل والفقراء والعمال المهاجرين؟ هل هي شاملة؟

❖ هل إن السياسات فعالة في إخراج الجميع من الفقر؟

❖ هل إن المخططات توفر للناس إعانات مناسبة وموثوقة ومستدامة خاصة وقت الازمات؟

❖ هل إن تصميمها يحث على تحقيق مستويات اعلى من الاستخدام والأداء الاقتصادي الجيد عموماً

❖ هل إن إدارة نظام الحماية الاجتماعية يستخدم الضرائب والمساهمات التي يدفعها العمال وأصحاب العمل استخداماً فعالاً؟

❖ هل يتم تصميم السياسات وتنفيذها وإدارتها بمشاركة ملائمة وعادلة من الحكومة وأصحاب العمل والعمال، على أساس الحوار الاجتماعي والتوافق الوطني في الآراء؟

إجازة الأمومة - استحقاقات إنهاء العمل - تكافؤ الفرص
والمعاملة المهنة - المساواة في الأجر بين الرجال والنساء
مقابل العمل المتساوي القيمة - التغطية الصحية -
استبدال الدخل في حالة إصابة العمل - استحقاقات
المرض في توصية ضمان الدخل - واتفاقية الرعاية
الطبية والاستحقاقات المرضية..... لكي تصبح الحماية
الاجتماعية شاملة حقاً، يجب أن تلي الحماية الاجتماعية
احتياجات الشباب من النساء والرجال سواء في الاقتصاد
المنظم او الغير منظم هو موضوع مثير للاهتمام وذو
أهمية كبيرة ويجب أن نتناوله عندما نتحدث عن توسيع
الحماية الاجتماعية مع الاخذ بعير الاعتبار تغير المشهد
الديموغرافي في المنطقة العربية بتزايد عدد الشباب.

• يواجه الشباب في المنطقة العربية تحديات في تطلعاتهم
ليصبحوا أعضاء أكثر إنتاجية في المجتمع لكنهم يعاني عدد كبير
من الشباب والشابات من البطالة و/أو يعملون في القطاع غير
الرسمي. وكثيراً ما يُحرم الشباب والشابات في الأسر الفقيرة من
الوصول إلى الموارد اللازمة لإكمال تعليمهم والعثور على وظائف
لائقة. يلقي ارتفاع معدلات بطالة الشباب في المنطقة العربية،
ولاسيما الشابات، عبئاً ثقيلاً على كاهل الأفراد والمجتمعات.
فمن أصل 72 مليون شاب يحسب 45 مليون و(منهم 32 مليون
شابة)، في عداد غير الناشطين اقتصادياً، أو العاطلين عن العمل.
وتترتب على هذا الوضع فرصة ضائعة تقدر كلفتها بنحو 50 مليار
دولار سنوياً في المنطقة العربية.

عندما تقع الكوارث، يتأثر الشباب أيضاً بالانتكاسات، بما
في ذلك تعطيل الأنشطة المدرة للدخل، ويتعرضون بشكل
متزايد للأمراض. فكيف تعاملت الحكومات العربية مع
الشباب اثناء ازمة كوفيد 19؟

• تجاوب مع الازمة الصحية العالمية اعتمدت الحكومات
العربية العديد من التدابير للشباب من أجل التعامل مع العواقب
الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية لعام 2020: مساعدة
الدخل الطارئة، والمساعدة في التوظيف، التغطية الصحية لغير
مشمولين بها، ودعم التدريب المهني، وتعزيز خدمات التوظيف
العامة، وخطة الصحة العقلية وتتجاوز بعض هذه التدابير نطاق
حسابات الحماية الاجتماعية قبل الوباء وقدرتها على استيعاب
صدمة الأزمة. وفيما يتعلق بدعم الدخل، فإن بلدان العربية التي

• تطالب الحركة النقابية بضرورة اعطاء الاولوية للحماية
الاجتماعية للشباب ليس فقط باعتبارها شبكة أمان اقتصادي،
بل كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتمكين
اذ يؤدي الفقر إلى الاستبعاد الاجتماعي فهو لا يؤثر فقط على
الرفاهية المادية للشخص، بل يؤثر أيضاً على المشاركة في الحياة
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمكن للأفراد من خلالها
التأثير على السياسات التي تؤثر على حياتهم وتغييرها.

• ان للاستبعاد الاجتماعي الذي ينتج عن تغطية اجتماعية
ضعيفة آثار طويلة الأمد، خاصة في وقت ينتقل فيه الشباب
إلى مرحلة البلوغ التي تتزامن مع الانتقال إلى عالم العمل؛ من
جهة أخرى تشمل تكاليف البطالة أو الوظائف ذات النوعية
الردئية بالنسبة للأفراد والمجتمعات انخفاض احترام الذات
والإحباط وانخفاض مستويات الصحة والرفاهية، ومن هنا تنبه
الحركة النقابية العربية انه يمكن أن تتعرض الديمقراطية نفسها
والعمليات السياسية التي تقوم عليها إلى اضطرابات اجتماعية.

• فقد شوهدت أدلة على استبعاد الشباب في السنوات
الأخيرة من خطط الحماية الاجتماعية مما أدى إلى ارتفاع
مستويات هجرة الشباب، والمديونية، والاضطرابات السياسية،
والاحتجاجات الطلابية، وتآكل القدرة على الصمود في مواجهة
الصدمات، عدم القدرة على تغطية تكاليف الرعاية الصحية
وأيضا تزايد الهجرة رغم ان الهجرة الداخلية من المناطق الريفية
إلى المناطق الحضرية أكثر شيوعاً.

• تعتبر الحركة النقابية العربية توفر الحماية الاجتماعية رأس
المال الاجتماعي الذي يستطيع الأفراد من خلاله القيام بذلك
تكوين شبكات اجتماعية من خلال المساهمة في رفاهية الأسرة
والمجتمع. وفي هذه العملية، فإنه يرفع مكانة الشاب وقدرته
على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، في المجتمع
الرئيسي، والوصول إلى الموارد والفرص ذات الصلة، والمشاركة في
المواطنة النشطة من خلال طرح الأسئلة والمساهمة في عمليات
السياسات. الحماية الاجتماعية هي المفتاح لتحسين الثقة بين
الأفراد والدولة. اهتموا بالفجوة: فقدان الحماية الاجتماعية
للعامل الشباب غير الرسميين والضعفاء وتغطي الحماية
الاجتماعية جميع التدابير التي تقدم المزايا، سواء كانت نقدية أو
خدمية، لتأمين الحماية.

• وبالنظر إلى الظروف التي يعمل فيها الشباب والشابات
في القطاع غير الرسمي، هناك فجوة كبيرة من حيث الحماية
الاجتماعية التي كان من الممكن أن يحصلوا عليها في ظل العمل
الرسمي المنظم. وتشمل هذه:

تتمتع بحماية اجتماعية «قائمة على الأسرة» لم تسمح لجميع الشباب الذين يجدون أنفسهم في صعوبات مالية بالاعتماد على شبكات الأمان التقليدية، سواء كان ذلك بسبب صعوبات الوصول إلى الحد الأدنى من الدخل (من خلال حدود السن المرتفعة) أو المنح الدراسية التي تستهدف الطلاب من الأسر المحرومة. ولذلك يجب تحليل تدابير الطوارئ المعتمدة خلال الأزمة وفقا لحالة الحماية الاجتماعية الموجودة مسبقا.

• قبل ظهور كوفيد-19، كان الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا) أكثر عرضة للبطالة بثلاث مرات مقارنة بالبالغين، في حين كان 126 مليون عامل شاب يعيشون في فقر مدقع ومعتدل في جميع أنحاء العالم (منظمة العمل الدولية، 2020). كما يعمل العمال الشباب في وظائف غير مستقرة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وفي حين تشير التقديرات إلى أن حوالي 77 في المائة من الشباب يعملون في القطاع غير الرسمي على مستوى العالم، فإن هذه النسبة أعلى بالنسبة للشابات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (منظمة العمل الدولية، 2018).

• ومن المتوقع أن تتجاوز الزيادة في البطالة نتيجة لكوفيد-19 الارتفاع في معدلات البطالة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2009. واستناداً إلى تجربة عام 2009، وبدون تدخل سياسي مستهدف، فمن المرجح أن يتأثر الشباب مرة أخرى بشكل غير متناسب بالركود العالمي، مع ارتفاع نسبة الشباب عاطلين عن العمل مقارنة بالكبار، وتباطؤ استيعاب الشباب لفرص العمل. أثناء التعافي. وفي ضوء التهديد الذي تتعرض له سبل عيش العديد من الشباب، فمن الأهمية بمكان أن تكون التدابير الرامية إلى تخفيف الآثار المالية على الأسر شاملة وكافية لسد الفجوة الناتجة عن فقدان الدخل.

• وبالرغم من اعتماد بعض الحكومات العربية بعض السياسات تهدف إلى التوسع في تدابير الحماية الاجتماعية مثل مدفوعات التحويلات النقدية، ودعم البطالة، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، والحصول على الرعاية الصحية على أساس مؤقت. لكن إذا كان الهدف من هذه التدابير هو «عدم ترك أحد يتخلف عن الركب»، فمن الأهمية بمكان أن تأخذ في الاعتبار الاهتمامات والاحتياجات الخاصة للشباب، وخاصة أولئك الذين لم يتم تضمينهم في المدفوعات القائمة على الأسرة أو أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على العمل. مثل أولئك الذين يعملون في وظائف غير رسمية أو في اقتصاد الوظائف المؤقتة.

• ولا ينبغي للسياسات التي يتم تنفيذها أثناء الأزمات أن تحمي سبل عيش الشباب وأمنهم المالي على المدى القصير فحسب، بل يجب أن تكون أيضًا بمثابة الأساس لبناء شبكات أمان اجتماعي مرنة تقلل من ضعف الشباب على المدى الطويل.

• التوسع في تدابير الحماية الاجتماعية مثل مدفوعات التحويلات النقدية، ودعم البطالة، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، والحصول على الرعاية الصحية في بعض الولايات القضائية على أساس مؤقت. إذا كان الهدف من هذه التدابير هو «عدم ترك أحد يتخلف عن الركب»، فمن الأهمية بمكان أن تأخذ في الاعتبار الاهتمامات والاحتياجات الخاصة للشباب، وخاصة أولئك الذين لم يتم تضمينهم في المدفوعات القائمة على الأسرة أو أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على العمل. مثل أولئك الذين يعملون في وظائف غير رسمية أو في اقتصاد الوظائف المؤقتة.

• ولا ينبغي للسياسات التي يتم تنفيذها أثناء الأزمات أن تحمي سبل عيش الشباب وأمنهم المالي على المدى القصير فحسب، بل يجب أن تكون أيضًا بمثابة الأساس لبناء شبكات أمان اجتماعي مرنة تقلل من ضعف الشباب على المدى الطويل.

• لقد كان توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية جانبًا حاسمًا في الاستجابة لفيروس كوفيد-19. وفي الحالات التي ترتبط فيها تغطية الرعاية الصحية بالتوظيف، يواجه الشباب عوائق تحول دون حصولهم على الرعاية الصحية لأنهم عاطلون عن العمل بشكل غير متناسب، أو يعملون في القطاع غير الرسمي أو كونهم من بين الفقراء العاملين. وقد تعطلت الخدمات التي تستهدف احتياجات الشابات والفتيات، في بعض الحالات، أو تم تحويل مواردها. ومن حق جميع الأشخاص أن يحصلوا على أعلى المستويات الصحية التي يمكن بلوغها (الأمم المتحدة، 1966). وبما أن الفيروس يمكن أن يؤثر على الجميع وينقلهم، فإن جائحة كوفيد-19 أكدت أيضًا مدى أهمية التغطية الصحية الشاملة للمصلحة المجتمعية القصوى لضمان الوصول الفعال إلى الرعاية الصحية لجميع الشباب خلال هذه الفترة، يجب أن تكون هناك عوائق هيكلية معترف بها منذ فترة طويلة، مثل تلك التي تفرضها اللغة أو المرافق التي لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها.

تمكن الشراكة مع الشباب في هذا المجال أن تحقق مكاسب اقتصادية في المستقبل وتوفر وسيلة للشباب للمساهمة وإظهار تضامنهم في وقت الأزمات.

وتدعو النقابات العربية إلى ضرورة تطوير مجموعة متنوعة من الاستجابات السياسية المتعلقة بالشباب والتي يتم تصميمها لتناسب سياقات واحتياجات محددة أثناء الأزمات. وينبغي للبلدان أن تستثمر في حماية جميع حقوق الإنسان، والذهاب إلى ما هو أبعد من الحق في الصحة، نحو بناء مجتمع أكثر مرونة، بما في ذلك للشباب.

وتثني الحركة النقابية العربية على الدور الهام الذي لعبه الشباب في إطار الاستجابة للوباء دور هام من خلال مشاريع ذات تأثير اجتماعي. في جميع أنحاء العالم، تتعاون الحكومات والقطاع الخاص مع الشباب لإطلاق مبادرات تعزز جهود الشباب لدعم مجتمعاتهم. فمن خلال المبادرات التطوعية، قام العديد من الشباب أيضًا بدعم الأفراد الضعفاء في مجتمعاتهم، على سبيل المثال في توزيع البقالة والأدوية. وتدعم مراكز الابتكار التي يقودها الشباب في المنطقة العربية، من خلال الشركات الناشئة لتطوير حلول تكنولوجية لمعالجة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19)، مع انتهاز الفرصة التي اتاحتها الجائحة في تحويل المزيد والمزيد من الأنشطة إلى الإنترنت. ويمكن للسياسات التي

نقص المناصرة البشرية/الإيدز، وشباب التوجهات الجنسية والهويات الجنسية المختلفة، والشباب المشردين.

تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب العمر والجنس وغيرها من الخصائص السكانية، وخاصة لمعالجة الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا

مجموعات الشباب أثناء وبعد هذا الوباء.

التأكد من أن أنظمة الحماية الاجتماعية تشمل كافة الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين لا تشملهم تدابير الحماية الاجتماعية الحالية.

التشاور مع الشباب وإشراكهم في تطوير التدخلات الصحية والاقتصادية والاجتماعية استجابةً لكوفيد-19- والتعافي منه.

تشجيع الابتكار لدى الشباب للوقاية من فيروس كوفيد-19- وعلاجه، وإدارة آثاره الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه.

احترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للشباب، بما في ذلك الحق في عدم التمييز.

وفير التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك لجميع الشباب، والتأكد من أن الأنظمة الصحية تلبى بشكل فعال احتياجات الشباب في وقت كوفيد-19- وطوال مرحلة التعافي، بما في ذلك تعزيز الصحة العامة والاختبار والعلاج وتوفير خدمات الصحة العقلية.

تعزيز معلومات الصحة العامة الدقيقة من خلال أدوات الاتصال المختلفة وتمكين الشباب من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة فيما يتعلق بصحتهم، مع المساهمة أيضًا بشكل استباقي في الوقاية والتخفيف من آثارها.

الحفاظ على أو زيادة التمويل والاستثمارات في صحة الشباب وتعليمهم وتنمية مهاراتهم وريادة الأعمال وتوسيع فرص عملهم وتحسين ظروف العمل وتعزيز مشاركتهم المدنية.

تكييف تقديم التعليم من خلال الأساليب الرقمية وغير الرقمية من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي لضمان استمرار اكتساب المهارات والتعلم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشابات والفتيات.

وضع سياسات تصل إلى الشباب الضعفاء والمهمشين، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين، والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية، والمراهقات والشابات، وشباب السكان الأصليين والأقليات العرقية، والشباب ذوي الإعاقة، والشباب المصابين بفيروس

إذاً كيف يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية للشباب؟

ما هي برامج الحماية الاجتماعية التي يمكن استهدافها للشباب؟

يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية الشباب في تحسين الوصول إلى الوظائف والخدمات وكذلك تحسين نوعية الحياة وربط البعض بأهمية الحماية الاجتماعية بتأمين الدخل من أجل الحد من الفقر، والحد من التعرض للمخاطر، وزيادة فرص الحصول على التعليم، والصحة، وزيادة الإنتاجية. وفي جوهر الأمر، ترتبط كل هذه الإجابات بشكل صحيح بالحماية الاجتماعية. تعتبر الفئات الثلاث الرئيسية للحماية الاجتماعية - المساعدة الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي، وبرامج سوق العمل - كلها مهمة بالنسبة للشباب.

أولاً،

برامج المساعدة الاجتماعية التي تقدم رواتب أو بدلات ومنح دراسية لطلاب المرحلتين الثانوية والثالثية - على زيادة فرص حصول الشباب على الخدمات التعليمية. كما أن المساعدة الصحية التي تستهدف الأسر الفقيرة تفيد أفراد الأسرة من الشباب. ويستفيد ضحايا الكوارث، بما في ذلك الشباب، من برامج الغذاء أو النقد مقابل العمل.

ثانياً،

التأمين الاجتماعي - مثل التأمين على العمال، والتأمين الصحي، وأنظمة الضمان الاجتماعي لتوفير المدخرات والمعاشات التقاعدية في سن الشيخوخة - يقلل من تعرض الشباب لمخاطر الحياة ويساعد على حمايتهم من الوقوع في الديون والفقر في حالة المرض. / أو الحوادث.

ثالثاً،

تساعد برامج سوق العمل - بما في ذلك برامج تنمية المهارات ومطابقة الوظائف الموجهة للشباب عاطلين عن العمل والشباب الباحثين عن عمل - على زيادة استعداد الشباب للعمل وفتح الفرص للحصول على عمل لائق. ويجري بالفعل تنفيذ برامج كبيرة تستهدف الشباب في العديد من البلدان العربية.

المنح الاجتماعية:

هل تساعد أم تعيق البطالة بين الشباب؟

- المنح الاجتماعية هي موضوع مثير للجدل ويرى المؤيدون أن التحويلات تساعد الأفراد في عملية البحث عن عمل (المكلفة في كثير من الأحيان)، وبالتالي تزيد من المشاركة في القوى العاملة إذ يمكن استخدام المنح من قبل الشباب المستفيدين منها للوصول إلى سوق العمل من خلال تغطية التكاليف الثابتة المتعلقة بالعمل أو تسهيل هجرة اليد العاملة.
- وقد تم اقتراح أيضاً أنه يمكن استخدامها لاستثمارات رأس المال البشري (مثل الرسوم المدرسية أو المواد التعليمية أو الفحوصات الطبية المنتظمة) مما يجعل الشباب في وضع أفضل للعثور على عمل. وعلى وجه الخصوص، يمكن استخدام المنح لتمويل التعليم العالي. ويرتبط هذا الأخير بإمكانات كسب أعلى، مما يساعد بدوره على القضاء على الاعتماد على تلقي المنح ووقف انتقال الفقر بين الأجيال.
- من ناحية أخرى، يرى المعارضون أن المنح هي المساهم الرئيسي في المشكلة في حين تهدف المنح في المقام الأول إلى

- وفي السنوات الأخيرة، تم إيلاء اهتمام متزايد للدور الذي يمكن أن تلعبه المنح الاجتماعية في التخفيف من مشكلة البطالة والتي تتضمن المنح الاجتماعية تحويلات نقدية مباشرة من الدولة إلى الأفراد المؤهلين.
- في العديد من البلدان العربية يعد نظام المنح الاجتماعية واسع النطاق من حيث نطاق المنح المتاحة وعدد الأشخاص الذين يحصلون عليها. ومن بين الشباب عاطلين عن العمل، يا اما يحصل على دعم مباشر في شكل منحة او يحصلون على دعم غير مباشر من خلال العيش في نفس الأسرة مع متلقي المنحة ويمثل الأخير ثاني أكثر أشكال الدعم شيوعاً بعد دخل العمل المنزلي.

يشير إلى الحاجة إلى تحويلات نقدية تستهدف الشباب بشكل مباشر.

- يبدو أن الارتباط غير المباشر بين المنح والتعليم والتوظيف مهم، لأنه يشير إلى الحاجة إلى حل متعدد الجوانب يتجاوز تقديم التحويلات النقدية التي تستهدف الشباب. على سبيل المثال، ينبغي للضمان الاجتماعي أن يكون مصحوبا بدعم إكمال شهادة الثانوية العامة وخفض تكاليف التعليم العالي (أو زيادة القدرة على الوصول إلى الائتمان)، نظرا لأن تأثير كل تدخل على حدة سيكون محدودا.

ويوصي الاتحاد العربي للنقابات بضرورة أن تقوم الحكومات العربية بإدراج الشباب كمستفيدين عندما نقوم بتصميم استثمارات الحماية الاجتماعية. ومع ذلك، فإن ما لدينا حتى الآن ليس كافيا. ويتعين على الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء زيادة الاستثمار في توفير الحماية الاجتماعية للشباب، وخاصة لزيادة فرص حصول الشباب على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل اللائقة. ولكي تصبح الحماية الاجتماعية شاملة حقا، يجب أن تلبى الحماية الاجتماعية احتياجات الشباب من النساء والرجال.

ضرورة مشاركة الشباب في الحوار الاجتماعي الخاص بوضع سياسات الحماية الاجتماعية:

ان الاتحاد العربي للنقابات يدعو للانتباه الى ان اهم التحديات فيما يتعلق بتحقيق حوار اجتماعي شامل للشباب ومراعي للشباب داخل صفوفهم وفيما بينهم هي:

- الافتقار إلى مشاركة الشباب في صنع السياسات: غالبًا ما تكون أصوات الشباب مفقودة من صنع السياسات واللجان الثلاثية، بينما لا يكون الشركاء الاجتماعيون مجهزين دائمًا لتعكس مصالح الشباب.

- ارتفاع مستويات البطالة وعدم توفر فرص عمل كافية للشباب في الاقتصاد الرسمي وكثرة تمثيلهم في الاقتصاد غير الرسمي.

هناك عدم تطابق في المهارات، وضعف مستمر في النظم البيئية للأعمال مع ارتفاع مستويات الضعف بشكل عام بين الشباب. على سبيل المثال، على الرغم من التدخلات الحكومية العديدة

لتخفيف المصاعب المباشرة الناجمة عن الفقر، فإنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل من خلال إضعاف الحافز للعمل، وتشجيع الكسل، وتشجيع الاعتماد على الدولة. ومن هذا المنطلق، تعيق المنح الهروب من الفقر طويل الأمد، وفي الوقت نفسه تفرض عبئًا كبيرًا على الدولة.

- هناك معرفة محدودة للغاية بأثر المنح الاجتماعية على إدماج الأفراد في سوق العمل. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يسترشد النقاش حول سياسات البطالة بين الشباب بالتحليل الدقيق للأدلة التجريبية.

- على عكس الادعاءات بأن المنح الاجتماعية تضعف حوافز العمل وبالتالي تساعد وتحرض البطالة بين الشباب لا يجد أي دليل على أن إدخال التحويلات النقدية الحكومية إلى الأسر يدفع الشباب في المناطق الريفية أو الحضرية إلى اختيار بقاءهم عاطلين عن العمل.

ففي العديد من المناطق الريفية، في المنطقة العربية اثبتت الدراسات انه كان لوصول منحة اجتماعية في شكل معاش تقاعدي للشيخوخة تأثير إيجابي على البحث عن عمل والهجرة من أجل العمل.

- تختلف التحديات التي تواجه تشغيل الشباب في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية، وبالتالي قد يتعين أن تكون الحلول مختلفة أو مستهدفة بشكل مختلف.

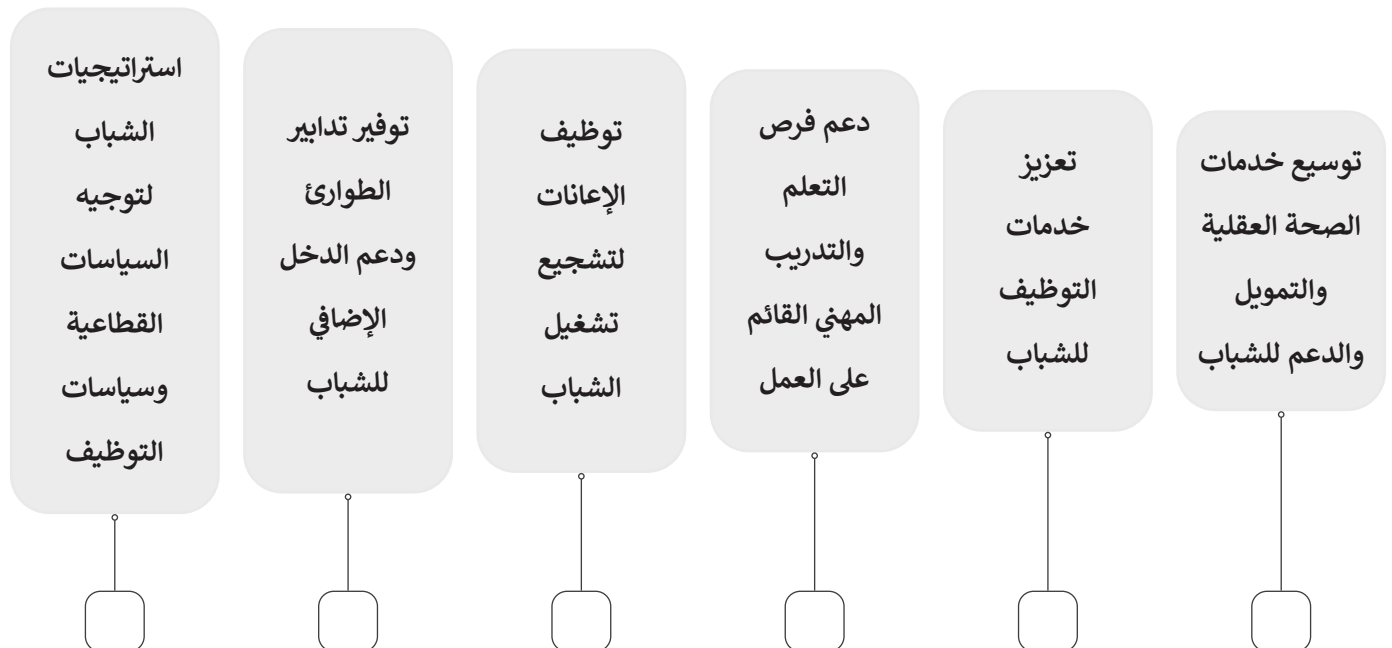
- في ظل غياب مصادر دخل بديلة للشباب العاطلين عن العمل وكبار السن غالبًا ما يستخدم المعاش التقاعدي لدعم البحث عن وظيفة. وهذا يؤدي إلى خسائر لأصحاب المعاشات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاش الشيخوخة لا يصل إلى كل الشباب العاطلين عن العمل، وذلك لأن العديد منهم يعيشون في أسر لا يوجد بها مستفيد من البرنامج.

- يشير هذا إلى أنه على الرغم من أن معاش الشيخوخة يمثل آلية قيمة لمعالجة القيود الائتمانية، إلا أنه ليس آلية مناسبة لتمويل بحث الشباب عن عمل، نظرًا للقيود في نطاقه (استنادًا إلى استهدافه لكبار السن) والتحويل الحتمي للدخل. الدخل بعيدا عن تلبية احتياجات كبار السن المستفيدين المستهدفين.

- يبدو أن اللجوء إلى معاش الشيخوخة كوسيلة للحصول على دخل نقدي للتخفيف من القيود الائتمانية التي تواجه الشباب

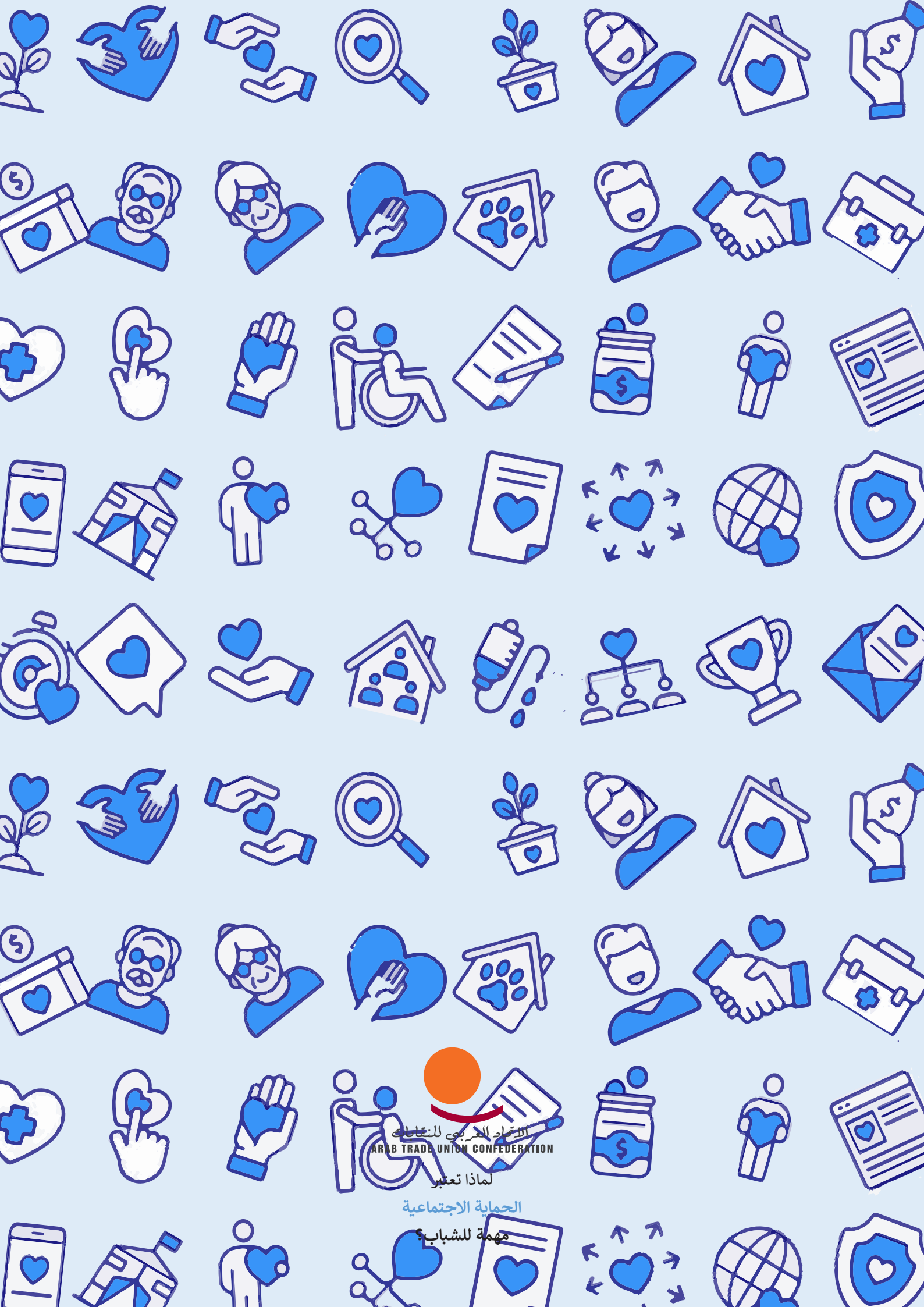
- التي تهدف إلى استمرارية الأعمال خلال جائحة كوفيد-19، نادرًا ما استفادت هذه المبادرات الشباب.
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم العالي: اليوم، يفضل الشباب التعليم الجامعي على اكتساب المهارات والتدريب المهني، مما يشير إلى نقص عام في الوعي عندما يتعلق الأمر بفهم المهارات اللازمة للشباب للوصول إلى سوق العمل.
- تحديات محددة تواجهها بلدان ما بعد الحروب حيث يتعرض الشباب أو يتعرضون لخطر الانزلاق إلى ما دون خط الفقر فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي الشامل للشباب ليعكس بشكل أفضل احتياجات الشباب وآرائهم:
- دعوة لإشراك الشباب في الحوار الاجتماعي في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وارتفاع معدلات التضخم والديون واحتمال فقدان الوظائف.
- هناك حاجة إلى تحول عميق في النظام الإنتاجي ومن المهم الإيمان بإمكانيات **73 مليون شاب عاطل عن العمل** اذ يعتبر الشباب مكون مهمًا جدًا للحلول الرقمية والخضراء والعدالة انتقال.
- تم التأكيد على أنه بدلاً من وجود دائرة رابعة تمثل الشباب، من المهم دمج الشباب في الهياكل الثلاثية وإحضار الشباب إلى المفاوضات والمناقشات.
- هناك حاجة للتغلب على عدم الاستقرار المستمر بين العمال الشباب في القطاع غير الرسمي وعدم وجود حماية اجتماعية. حقوق الشباب بشكل عام يجب احترامها والحفاظ على حرية تكوين الجمعيات.

ماهي سياسات الحماية الاجتماعية لدعم الشباب خلال أزمة كوفيد 19 التي وجدت في بلدك



العيوب العشرة التي تحدد العمل غير اللائق هي:

1. قلة فرص العمل
2. عدم كفاية المكاسب والعمل غير المنتج
3. ساعات غير لائقة
4. عدم القدرة على الجمع بين العمل والحياة الأسرية والحياة الشخصية
5. مزاولة الأعمال التي ينبغي إلغاؤها
6. عدم الاستقرار وأمان وظيفي
7. عدم تكافؤ الفرص والمعاملة في العمل
8. بيئة العمل غير الآمنة، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل.
9. عدم وجود شبكات حماية اجتماعي
10. عدم وجود صوت للعمال من خلال تنظيمات نقابية



الاتحاد العربي للتجارة
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION

لماذا تعتبر

الحماية الاجتماعية

مهمة للشباب؟